

حماية القطاعات المتعثرة وفواتير الكهرباء تصدر أولويات عمل النواب

انتخابات «النائب الأول» تخطف الأضواء من ترشيحات رئاسة اللجان

5 نواب في دائرة الترشيحات.. وتوافقات اللحظة الأخيرة قد تغير المشهد



المقبل، وتأتي ذلك في الوقت الذي أكد فيه رئيس مجلس النواب أن هذا الملف من أبرز أولوياتهم وأنه لن يقل بتحميل المواطنين أي أعباء إضافية، ملحقاً إلى إمكانية تشكيل لجنة تحقيق بشأن ملف الكهرباء أو طلب استجواب.

وفي سياق آخر بدأ مجلس النواب يشهد حراكاً نيابياً قبل انطلاق دور الانعقاد الخامس، بشأن انتخابات النائب الأول لرئيس المجلس ورؤساء اللجان الدائمة، ففي الوقت الذي تبدو فيه خريطة المنافسة مفتوحة على منصب النائب الأول بعد خلوه في دور الانعقاد السابق، تداولت الأوساط النيابية أسماء عدد من النواب باعتبارهم راغبين في خوض سباق انتخابات منصب النائب الأول حتى الآن، من بينهم د. عبدالله الرميحي، ومحمود فردان، ومنير سرور، فيما يظل موقف د. هشام العشري، وأحمد السلوم، غير واضح، وسط احتمالية تغيير خريطة المرشحين وفقاً لتوافقات اللحظة الأخيرة بين النواب.

كتب وليد دياب

تتصدر الملفات الاقتصادية والمعيشية والخدمية أولويات مجلس النواب خلال دور الانعقاد الخامس من الفصل التشريعي السادس، في ظل تحديات استثنائية تفرضها التطورات الجيوسياسية المتسارعة في المنطقة، وما يصاحبها من انعكاسات اقتصادية تستدعي تحقيق التوازن بين تحقيق الإستدامة المالية والحفاظ على المكتسبات المعيشية للمواطنين. والسعي إلى تحقيق متطلباتهم.

ومن المتوقع أن تحظى الملفات المرتبطة بتطوير التشريعات الاقتصادية، ودعم القطاع الخاص باهتمام النواب، وذلك من أجل توسعة الاقتصاد الوطني وحماية الإستثمار وبصفة خاصة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف سرعة التعافي.

كما يبرز ملف الكهرباء ضمن أولويات عمل النواب خلال الدور

هل تكسر المرأة احتكار الرجال للمنصب وتفوز به للمرة الأولى؟

التشاور والتفاهم، والاستماع إلى مختلف وجهات النظر، واحترام الرأي والرأي الآخر، بما يعزز وحدة الصف النيابي ويرسخ روح التعاون والتكامل بين أعضاء المجلس.

ومع التوقعات بأن تتبلور تفاهمات وترتيبات بصورة أكبر كلما اقترب موعد الجلسة الإجرائية الأولى، إلا أن انتخابات النائب الأول سيكون لها تأثير كبير في انتخابات رؤساء اللجان خاصة وأن انتخابات النائب الأول تكون في أول جلسة إجرائية في حين انتخابات اللجان تكون عادة في الأسبوع الثاني من دور الانعقاد، فقد نرى غالبية من يترشح لمنصب النائب الأول ولم يحالفه الحظ، سيجه إلى خوض انتخابات رئاسة اللجان.



○ باسمه مبارك.

يتمتع بخبرة قانونية وتشريعية، ورسالة في الطرح، وحكمة واتزان في المواقف، معرباً في الوقت ذاته عن كامل احترامه وتقديره لجميع الزملاء، مؤكداً أن الترشح للمناصب القيادية حق أصيل ومشروع للجميع، وأن المرحلة الراهنة تستدعي تعزيز



○ منير سرور.

في مناقشة الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين 2025 و2026، إلى جانب حضوره في العمل البرلماني الخارجي، نقاط تميز ترشحه لشغل المنصب.



○ أحمد السلوم.

وتشريعة واقتصادية، بالإضافة إلى المناصب التي تقلدها خلال السنوات الماضية تمثل عناصر داعمة لترشحه، مضيفاً بوعق أن خبرة السلوم الممتدة نحو ثمان سنوات في العمل النيابي، وترؤسه لجنة الشؤون المالية والاقتصادية عدة مرات، ودوره



○ هشام العشري.

بترأسها النائب أحمد السلوم رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية، أن هناك تحركات من أجل تكوين كتل نيابي لدعم ترشح السلوم لانتخابات النائب الأول لرئيس مجلس النواب، لافتاً إلى أن ما يتمتع به السلوم من خبرات نيابية



○ محمود الفردان.

أجل دعمه للوصول إلى المنصب على الرغم من وجود رغبة لديه في الإستمرار في منصب رئاسة لجنة الشؤون المالية والاقتصادية للمجلس. وأكد النائب خالد بوعق المتحدث الرسمي باسم كتلة التفكير الاستراتيجي التي



○ جلييلة السيد.

لاستكمال العدد اللازم وضمان استمرار عمل اللجنة وعقد اجتماعاتها. وحتى الآن لم تظهر أي ترتيبات أو توافقات بشأن دعم مرشحين للمنصب، فيما عدا البدء مؤخراً في وجود كتل نيابي خلف النائب أحمد السلوم من

كما يبرز تطلع نسائي للمنافسة على منصب النائب الأول. مع تداول أسماء الناخبين جلييلة السيد وباسمة مبارك ضمن الأسماء المحتمل دخولها السباق. وفي حال فوز إحداهن بالمنصب، فإن ذلك سيمثل سابقة في منصب النائب الأول لرئيس مجلس النواب.

ما مصير «الخدمات» حال فوز أحد أعضائها؟

كما تبرز لجنة الخدمات بوصفها حالة خاصة في هذا الدور، إذ يقتصر تشكيكها حالياً على خمسة نواب فقط، وفي حال فوز أحد أعضائها بمنصب النائب الأول، سيترجع عدد أعضاء اللجنة إلى أربعة، وهو ما قد يستلزم نقل أحد النواب من لجنة أخرى إلى لجنة الخدمات

الشورى يستعد لدور الانعقاد الخامس بأجندة تشريعية واقتصادية وخدمية حافلة

كتبت: أمل الحامد

يستعد مجلس الشورى لبدء دور الانعقاد الخامس من الفصل التشريعي السادس، بأجندة حافلة بالملفات التشريعية والمالية والاقتصادية والخدمية، في إطار مواصلة تطوير المنظومة التشريعية ومواكبة أولويات المرحلة المقبلة. وتبدأ اللجان النوعية بالمجلس أعمالها باستكمال مناقشة مشروعات

القوانين والموضوعات التي سبق أن أعدت تقاريرها بشأنها، إلى جانب دراسة المراسيم بقوانين الصادرة خلال فترة الإجازة التشريعية، وإعداد المريات والتوصيات اللازمة تمهيداً لعرضها على المجلس.

وتتنوع الملفات المطروحة بين تعديلات تشريعية تمس أنظمة التقاعد والتأمين الاجتماعي، وتشريعات مرتبطة بالشأن

المالي والاقتصادي ودعم الصناعات الوطنية، ومراسيم بقوانين تتعلق بجوازات السفر ونظام المحافظات والتعاون الجمركي وتنظيم الطيران المدني والسكك الحديدية، فضلاً عن قضايا الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية واحتياجات المواطنين، بما يعكس اتساع نطاق العمل التشريعي وتكامل أدوار اللجان في دعم مسيرة التنمية الوطنية.

تعديلات جوازات السفر ونظام المحافظات والتعاون الجمركي على طاولة «خارجية الشورى»



○ د.علي الرميحي.

بتعديل المادة (9) من القانون رقم (11) لسنة 1975 بشأن جوازات السفر والمتعلق بتحديد الفئات التي تمنح لها جوازات السفر الخاصة في مملكة البحرين، ومرسوم بقانون رقم (38) لسنة 2026 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (17) لسنة 2002 بشأن نظام المحافظات والسدي بنص أن يكون لكل محافظة مختار أو أكثر يتم تعيينهم بقرار من وزير الداخلية من بين الأسماء المرشحة من المحافظ المختص، ومرسوم بقانون رقم (40) لسنة 2026 بالتصديق على الاتفاقية بين حكومة مملكة البحرين وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية بشأن التعاون والمساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الجمركية والمتعلق بتعزيز التعاون والمساعدة المتبادلة بين البلدين في المسائل الجمركية. كما يوجد عدد من مشاريع القوانين التي سبق للجنة مناقشتها وإعداد تقاريرها بشأنها، إلا أنها لم تعرض على مجلس الشورى خلال الدور السابق، ومن المقرر استكمال إجراءاتها وعرضها على المجلس خلال دور الانعقاد الخامس وفقاً للإجراءات المتبعة. وأكد أن اللجنة ستواصل خلال الدور الجديد دراسة مختلف الموضوعات المتعلقة بها، والتنسيق والتشاور مع الجهات المعنية بشأنها، بما يسهم في إعداد تقارير متكاملة ورفعها إلى مكتب المجلس تمهيداً لعرضها على مجلس الشورى.

استعرض الدكتور علي بن محمد الرميحي رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بمجلس الشورى تحضيرات اللجان لدور الانعقاد القادم، قائلاً: تبدأ اللجان البرلمانية أعمالها مع افتتاح دور الانعقاد الخامس وفق الإجراءات المتبعة، حيث يتم تشكيل اللجان خلال ثاني جلسة

فيما يخص لجنة الشؤون الخارجية وأحد أن اللجنة ستواصل خلال الدور الجديد دراسة مختلف الموضوعات المتعلقة بها، والتنسيق والتشاور مع الجهات المعنية بشأنها، بما يسهم في إعداد تقارير متكاملة ورفعها إلى مكتب المجلس تمهيداً لعرضها على مجلس الشورى.

فيما يخص لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني، فأوضح د. الرميحي أنه سيحال إلى اللجنة مع بدء دور الانعقاد الخامس ثلاثة مراسيم بقوانين صدرت خلال فترة الإجازة التشريعية وذات علاقة بطبيعة عمل اللجنة، وهي: مرسوم بقانون رقم (37) لسنة 2026

«تشريعية الشورى» تراجع 6 مراسيم بقوانين



○ دلال الزايد.

مسيرة التنمية الشاملة بالتعاون والتكامل مع السلطة التنفيذية والجهات ذات العلاقة.

«خدمات الشورى»: ملفات تمس احتياجات المواطنين



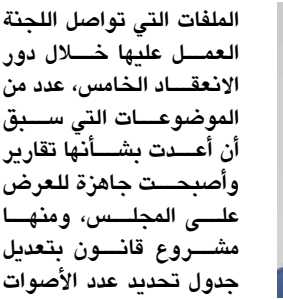
○ د.جميلة السلमान.

لموظفي الحكومة، ومشروع قانون بشأن تعديل المادة 26 من قانون التقاعد العسكري، ومشروع قانون بشأن تعديل المادة 78 التأمين الاجتماعي، فضلاً عن اقتراح بقانون بشأن المؤسسات الصحية الخاصة. وبيّنت الدكتورة السلمان

أكدت المحامية دلال جاسم الزايد رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس الشورى، إلى أن اللجنة ستبدأ مهامها في الدور الخامس المقبل مركزة على سجل مكمّل بعد أن أتمت بنجاح دراسة الموضوعات والتشريعات كافة التي أحيلت إليها خلال دور الانعقاد العادي الرابع، إلى جانب إنجازها الشامل لتقديم المذكرات والآراء الدستورية والقانونية لجميع لجان المجلس المختصة لدعم مشاريع القوانين والاقتراحات المختلفة. وفيما يتعلق بالملفات

أشارت الدكتورة السلمان إلى أن التشريعات للجنة الأربعة التي انتهت للجنة من تقاريرها ولكن لم تدرج على جدول الأعمال، تضم كلا من مشروع قانون بتعديل جهود السلطة التنفيذية في تنفيذ التوجهات والسياسات الاقتصادية والمالية للدولة،

أجندة اقتصادية حافلة أمام «المالية»



○ خالد المسقطي.

مستمرة، ورصد المستحقات والمتغيرات ذات الصلة، بما يضمن مواكبة العمل التشريعي للتطورات الاقتصادية والمالية، والاستجابة لما تفرضه المرحلة من أولويات واحتياجات تشريعية، بما يلبي تطلعات حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، ويدعم جهود صاحب السمو الملكي الأمير سلمان حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء في مواصلة مسيرة التنمية وتعزيز كفاءة الأداء الاقتصادي والمالي في مملكة البحرين.

وذكر المسقطي أن اللجنة عقدت اجتماعات تحضيرية داخلية استعداداً لدور الانعقاد الخامس، جرى خلالها استعراض ما صدر من مراسيم وقوانين وما هو متوقع إحالته إلى اللجنة من مشروعات ومقررات، إلى جانب متابعة الموضوعات التي تدخل ضمن اختصاصها، بما يتيح للجنة الاستعداد المبكر للتعامل مع الموضوعات المحالة إليها، ودراستها من مختلف الجوانب المالية والاقتصادية، على النحو الذي يعزز جودة المخرجات التشريعية ويواكب أولويات المرحلة المقبلة.

وأشار المسقطي إلى أن من بين